لا مكان آمناً للمدنيين في السودان

حمّور زيادة

«تلقّينا روايات مُوثّقة عن هجمات عشوائية ضدّ المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك خلال الغارات الجوّية والقصف في المناطق المُكتظّة بالسكّان، فضلاً عن الهجمات البرّية ضدّ المدنيين في منازلهم وقراهم». هذا ما قاله رئيس البعثة الدولية المستقلّة لتقصّي الحقائق في السودان، محمد شاندي عثمان. الخرطوم: ... يعيش حوالي 80 شخصاً، أغلبهم من النساء والأطفال السودانيين مُحاصرين منذ شهور داخل مبنى كنيسة كاثوليكية في منطقة الشجرة في العاصمة المُهدّمة، تُظهر الصور، التي نشرتها «رويترز»، حطام المبنى الذي يحتمي فيه القسّ الهندي جاكوب، وسبعةٌ من أعضاء البعثة، مع عشرات الأُسَر التي فرّت لتحتمي بالكنيسة، لكنّهم وقعوا في حصار قوّات الدعم السريع أحدّ أكثر معسكرات الجيش في المنطقة أهمّية، فعجزوا عن الخروج بسبب القذائف التي هدمت سقف المبنى واشتعال النيران في غرف الراهبات. يعيش هؤلاء المحاصرون على أوراق الشجر أياماً كثيرة. وبحسب الأب جاكوب، يتجاهل كبار السن وجبات الطعام ليوفّروا الورق المغلي للأطفال. سعى «الصليب الأحمر» لإنقاذ المحاصرين قبل سبعة أشهر، لكنّ المحاولة الفاشلة أسفرت عن مقتل شخصَين وإصابة عشرة آخرين بعد هجوم مُسلّح على قافلة المنظّمة الدولية، التي كانت في طريقها لاستخراج الجَوْعَى من الكنيسة. لم تعترف جهة بتنفيذ هذا الهجوم، وتبادل طرفا الحرب الاتهامات، مثلما فعلا في جرائم كثيرة. وهكذا، ذهبت الدماء، بلا قاتل معلوم، وظلّ المحاصرون ينتظرون المجهول. وبحسب الأب جاكوب فإنّه والراهبات الأجنبيات رفضوا عروضاً من الجيش لإخراجهم من الحصار، تاركين وراءهم الأهالي، هكذا يبقون في انتظار المجهول، بينما ينهشهم الجوع.

(إقليم دارفور): .... عاشت (ح) في مخيم نزوح سنوات عدّة. فرّت مع أسرتها من مذابح حروب دارفور التي اشتعلت في 2003، لكنّ الحرب لم تتركها. طاردتها في مدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور حيث كانت تعيش مع عائلتها. في يونيو/ حزيران 2023 هاجمت قوات الدعم السريع المدينة. تروي (ح) أنّها سمعت أصوات المُسلّحين يقتربون على درّاجاتهم النارية، أعاد لها ذلك ذكريات المُخيّمات، وتعرُّضِها للضرب والاعتداء. تحكي أنّ أربعةً من الجنود دخلوا غرفتها، وهدّدوها بالأسلحة، وقام أحدهم بمحاولة خنقها واغتصابها. كانت (ح) أفضل حظّاً من غيرها. استطاعت الفرار ونجت بحياتها إلا من جروح وإصابات. ونجحت في عبور الحدود إلى تشاد لتحتمي في معسكر نزوح جديد. نفت قوات الدعم السريع أرتكابها أيّ انتهاكات في الإقليم، لكنّ من عبروا الحدود نزوحاً إلى تشاد يعرفون من طاردهم. ويُخبر شهود العيان بقصص الانتهاكات، ويحلمون. في مدرسة للاجئين السودانيين يحلم الأطفال باكتساب العلم، و«ربّما بالعودة ليحكموا البلاد التي جاؤوا منها»، كما تقول مُعلّمتهم، التي نزحت معهم. (ولاية الجزيرة): .... حين هاجمت قوات الدعم السريع قرية ودّ النورة في ولاية الجزيرة (وسط السودان) ذبحت عدداً من المواطنين. وأطلقت النار والأسلحة الثقيلة عشوائياً على القرية الصغيرة. كانت مذبحة لم يعرف الناس بسرعة كمّ راح ضحيتها. ذكرت «يونيسف» أنّ 35 طفلاً على الأقلّ قتلوا في هذه الجريمة. تتراوح تقديرات الضحايا بين 180 إلى 200. قتلوا كلّهم خلال ساعات، في وسط بيوتهم وداخلها. بعضهم لم يُشفَ لهم تخلّيهم عن ممتلكاتهم في مقابل النجاة بحياتهم. استخدم جنود «الدعم السريع» سيّارات المواطنين ليدوسوهم بها حتّى الموت.

الذين فرّوا من القتل داخل القرية لاحقتهم القذائف فضُرِعوا في الخلاء. وفي الأيام التالية، عندما كانت سلاسل النازحين تخرج من القرية، كانت تُمرُّ بالجثث التي لم يعلم أحدٌ أنّها هناك. كانت تلك مذبحة تضاف إلى الجرائم الكبرى التي ارتُكِبت في حرب السودان. أنكرت قوات الدعم السريع هجومها على المُستنفرين والمُتطوّعين لحمل السلاح. ثم عادت تنفي شنّ أيّ هجوم، وادّعت أنّ هذا جزء من مؤامرة لتشويهها. تقول مساعدة الأمين العام للأمم المتّحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، مارثا بوبي: «المدنيون في السودان في مرمى النيران. لا مكان آمناً لهم».

تركيا... تجريم العنصرية مهمّة عاجلة

محمود الريماوي

مع أنّ ما حدث في ولاية قيصري (وسط تركيا) في حقّ لاجئين سوريين لم يكن مفاجئاً، إذ سبقته أحداث مُماثلة، إلا أنّ مشهد التنكيل الاستعراضي بهم وإحراق ممتلكاتهم بدا صادماً، وفي وقت لا تشهد فيه البلاد أجواء انتخابية حيث ترتفع وتيرة التحريض في تلك الأجواء، ما آثار الريبة إزاء الأهداف الكامنة في هذا التصعيد ضدّ الكتلة البشرية التي باتت تُعرف بالحلقة الأضعف. وزاد الأمر غرابة أنّ الأحزاب، وبالذات المعارضة منها، قد التزمت الصمت ثلاثة أيّام في الأقلّ، حيال ما جرى، خلافاً لما جرت عليه «العادة» في السابق. وقد لقي هذا الحدث تفاعلاً في الشمال السوري، الذي شهدت فيه المؤسّسات التركية سلطتها، إذ ثارت موجة احتجاجات غير مسبوقة من الأهالي على ما جرى لأبناء شعبهم في الداخل التركي، وقد سقط سبع ضحايا من المُحتجّين، ويُذكر أنّ مناطق الشمال الخاضعة لإدارة تؤوي شعبياً نتيجة الإقدام على فتح معبر تجاري مع مناطق يسيطر عليها النظام، وما تلا ذلك من تصريحات تركية تدعو للإسراع بالتطبيع مع دمشق. غير أنّ خلفيات ما جرى لا تقتصر على ما تقدّم، ففي أنقرة تُنبئ تصريحات مسؤولين ومنابر إعلامية بأنّ هناك أطرافاً قد تكون أسهمت في إشعال النيران وشحن النفوس في ولاية قيصري. فقيما أوقف 474 شخصاً على خلفية ما حدث، تبيّن أنّ أكثر من نصف هؤلاء هم من البلطجية والخارجين عن القانون، فكيف حدث إن اتفق نحو 285 شخصاً من هؤلاء على القيام بما قاموا به من اعتداء جماعي منظّم؟ ... هنا تشير الاتهامات إلى أطراف خارجية تتراوح بين القوى الكردية المسلّحة في سورية وبقايا تنظيم فتح الله غولن، وحتّى الطرف الإيراني، الذي يقيم علاقات مع الإدارة الذاتية الكردية. إذ للمفارقة، فإنّ القوى الكردية المسلّحة ممثّلة بقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في الخصوص، تخشى أن يُؤدّي تقاربٌ رسميٌ بين أنقرة ودمشق إلى اتفاق الطرفين على تضييق الخناق على مناطق الإدارة الذاتية. كما تخشى طهران أن يُؤدّي أيّ تقارب بين أنقرة ودمشق إلى تفاعلات سياسية من شأنها تقليص الوجود الإيراني في الأراضي السورية. هذا، رغم أنّ طهران سبق أن بذلت جهوداً للتقريب بين أنقرة ودمشق، علماً أنّ التوتّرات شملت مدن أنطاكية، وغازي عنتاب، وقونيا، وبورصة، وإسطنبول، وتحت عنوان واحد؛ توجيه التهديدات للاجئين وإلحاق كلّ ما يتيسّر من أذى في حقّهم.

وقد أبدت السلطات حزماً في التعامل مع هذه التطوّرات، وذلك مع توقيف مئات من المشتبه فيهم، وشمل ذلك مديري مواقع إلكترونية رأبت على التحريض ضدّ اللاجئين عموماً، والسوريين منهم في الأخص. كما أصدرت وزارتا الدفاع والخارجية بيانات حازمة في هذا الشأن، وفعلت كذلك إدارة المخابرات التركية بعد استشعار مخاطر هذا التصعيد على الأمن القومي للبلاد، وعلى النسيج الاجتماعي، وعلى صورة البلاد في الخارج، وبخاصّة أنّ هذه التوتّرات الخطيرة وقعت في ذروة الموسم السياحي، وليس في ذروة استحقاق انتخابي. وقد كان من تداعيات اعتداءات قيصري أن خرج رجل تركي يُهدّد بسكّين سيّاحاً سعوديين في مقهى في إسطنبول.

والخشية حالياً أن تُؤسّس هذه التعدّيات الجسيمة موجة من توتّرات لاحقة، ما يستدعي معالجة هذه المسألة بصورة أكثر نجاعة، فلا تقتصر على المعالجة الأمنية (مع الأهمية الفائقة لهذه المعالجة)، بل تتعدّى ذلك، وكما سبق ان دعا كاتب هذه السطور في مقالات سابقة، إلى معالجة قانونية وسياسة تذهب إلى تجريم العنصرية وتطويقها وتجفيفها، وحظر خطابات الكراهية، لا أن يجري اعتبارها مُجرّد فكر خاطئة أو سلوكيات غير مُستحبّة، أو أن يعتبرها آخرون تكريساً مزعوماً لحرّية التعبير وتعددية الآراء. وفي واقع الحال، إنّ التأخّر عن القيام بهذه المعالجة الشاملة قد وفّر بيئة في السنوات العشر الأخيرة لازدهار أفكار التطرّف وإذا أخذ المرء في الاعتبار أنّ التطرّف ضدّ الأجانب واللاجئين يتفشّى في أوروبا وأميركا، ويهدّد اللاجئين الأتراك في ألمانيا، وبدرجة أقلّ في دول أوروبية أخرى، وأنّ أحزاب اليمين المُتطرّف تحقّق تقدّماً هنا وهناك؛ في الغرب وفي البرلمان الأوروبي الجامع، تغدو محاذير انضمام الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا إلى هذه الموجة كبيرة، وأكبر من أيّ وقت مضى، خاصّة من قوى سياسية ذات ميول غربية جامحة، وقوى أخرى ذات نزعة قومية، ليقود التماهي مع الغرب، أوروبا بالذات، إلى إنتاج نسخة تركية من اليمين الشعبوي المُتطرّف، كارهة للاجئين ولكلّ ما يمثّلونه، مع انتظار قطف الثمرة في الداخل عبر تأجيج مشاعر الجمهور العريض بأمل اقتناص مزيد من الأصوات في الانتخابات العامة المُقبلة، وقد كان لأفتاً أنّه سبقت الاضطرابات الخطيرة أخيراً، دعوات حزبية إلى إجراء انتخابات مُبكرة، صدرت خصوصاً من حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة.

> محاذير انضمام الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا إلى موجة التطرّف ضدّ اللاجئين تغدو كبيرة مع قوى سياسية بميول غربية وأخرى بنزعة قومية

وبينما يزداد الوزن السياسي لتركيا في المعادلات الإقليمية والدولية بالاستناد إلى تقدّم صناعي مطرد تشهده البلاد، يشمل الصناعات الدفاعية، وإلى نهج سياسي متوازن ومستقلّ عن القوى الدولية الكبرى، مع تزايد الاستثمارات المباشرة في بلاد الأناضول من دول شتّى في الشرق والغرب، فإنّ من شأن التوتّرات الدورية ضدّ اللاجئين وما تثيره من استقطابات اجتماعية حادّة، أن تنعكس سلباً في النسيج الاجتماعي والنظام العام، وهذه اعتبارات إضافية تُملي البدء بالتقدّم نحو معالجة شاملة ومنهجية، تضع حدّاً نهائياً للاستثمار السياسي السلبي في موضوع اللاجئين، مع أهمية تطمين اللاجئين ومن خلفهم شعبهم بأنّ التقارب مع دمشق إذا تم لن يكون على حسابهم، كما لن يكون على حساب المصالح التركية العليا، بل لخدمة المصالح الفعلية للشعبَين الجارَين. وفي الواقع صدرت إشارات إيجابية في هذا الاتجاه عن كبار المسؤولين الأتراك، وهو ما يستلزم اتباع سياسات تخدم هذه التوجّهات، ومن ذلك جبر الضرر الذي لحق باللاجئين جرّاء التعدّيات عليهم، وعلى ممتلكاتهم وأرزاقهم.

(كاتب من الأردن)

الحكومة المصرية إيهام بالتغيير و تعزيز الثقة بالنظام

عصام شعبان

أعلن تشكيل الحكومة المصرية بعد مشاورات استمرّت شهراً. وكانت هذه الفترة الطويلة نسبياً مقصودةً، هدفت السلطة منها إلى إتاحة مساحاتٍ للنقاش، وإثارة الاهتمام بطبيعة الحكومة ومهامّها وتشكيلها. ما بين ذلك، نشرت وسائل إعلام قوائمَ باسماء المُرشّحين، وتسريباتٍ بشأن الوزراء المغادرين، بينما تعود لأحقاً مصادر لنفيها. مشهد مصنوع يريد الإيهام بأنّ هناك حدثاً فارقاً يجري، يستحقّ الاهتمام والتقصّي والمتابعة، ومعها جرى تحفيز النقاش في وسائل التواصل الاجتماعي.

جاءت حملة التعبئة الدعائية للتشكيل الحكومي بعد أن بات واضحاً أنّ الرأي العام يستشعر ثقلَ أزماتٍ تتراكم تدلّ عليها مُؤشّراتٌ بشأن الديون والتضخّم، غير أزمات في ملفّ الطاقة، وإدراك ارتباطها بسياسات النظام. وبالتالي، جاء مشهد الدعاية ردّة فعل تستهدف توجيه الرأي العام، وجذب الاهتمام بالحكومة الجديدة ودورها في مواجهة التحدّيات تلك، بما يُخفّف نقد النظام، ويُنفّس الغضب، ويُرسّخ فكرة الفصل بين مكوّنات وبنية النظام، ومؤسّسة الرئاسة، وهي حالة دعاية تمثّل احتيالاً سياسياً هدفه التهرّب من المسؤولية إلى جانب الحفاظ على ما تبقّى من ملامح ثقة لدى فئات محدودة ما زالت تراهن على نظام 30 يونيو (2013)، وتدعم شرعيته ووجوده.

أرادت السلطة هالةً حول تشكيل الحكومة والتبشير بها قبل إعلانها، مرحلةً أولى تليها مرحلةُ الدعاية لكفاءتها، وإظهار الثقة بها، بما في ذلك تحليل دلالات التغيير الذي جرى، واستدعاء مُعلّقين بشأنه من أحزاب وتشكيلات سياسية رديفة للنظام في الأساس، وإفساح المجال لوسائل إعلام مُسيطر عليها خُصّصت مساحات رأي بشأن الموضوع، ويتّضح فيها قدر من التوجيه لاعتبار الحكومة الجديدة استجابةً للتحدّيات، وإنجازاً جديداً للسلطة، واستكمالاً لمسارها، وعتبةً عبور تحمل آمالاً مُبشرة، ووُعُوداً بإمكانيات التغيير وتصحيح المسار ضمن حالة تعبئة عامة، تضمّنت تعبيرات مبالغاً فيها إلى درجة النظر إلى التشكيل الحكومي تغيّراتٍ ثورية، واستجابةً للرأي العام، وقدرةً على مواجهة التحدّيات لأنّها وطنية تتوجّه توجّهات الرئيس ومحلّ ثقته، في مفارقة تدفع إلى التساؤل بشأن الحكومات السابقة (أربع حكومات) منذ يوليو/ تمّوز 2014، وما إذا انقذت سياسات الرئيس، التي أنتجت المشكلات التي يُراد للحكومة الجديدة أن تصلحها، وأنّ الثقة التي حازتها الحكومات السابقة هي ذاتها الثقة التي يتحدّث عنها مُعلّقون، وربّما غداً ينتقدونها، ويطرحون الثقة بحكومة أخرى.

وضمن المشهد، سُوّق التشكيل وكأنّه مفاجئ بحجم تغييرات جوهرية، وتغيّراً في المسارات، ويدفع الأمل في تفكيك الأزمات، غير تعبيرات مبالغة فيها وصلت إلى حدّ اعتبارها «ثورة تصحيح»، وثورةً داخل كلّ وزارة، بينما، وباستثناء تولّي وزير دفاع من خارج أعضاء المجلس العسكري، يُعدّ التشكيل اعتيادياً في مضامينها وانتماءات شخوصها، وطرائق اختيارهم المُعتمدة على الولاء بدرجة كبيرة، كما تحمل سمات حكومات سابقة، وتمثّل إعادة إنتاج للقديم، بداية من تكليف مصطفى مدبولي بتشكيلها ورئاستها لمرّة ثانية، والإبقاء على ثلث تكوين الحكومة تقريباً، وإن تغيّرت بعض الحقائب الوزارية.

كما لا تُعبّر الحكومة عن تيّارات وقوى سياسية، ولا وجود لحزب يمثّل السلطة، إذ يعتبر النظامُ الأجهزةَ الأمنية حزبَه، ووسيلةَ الإدارة والحكم. لذا، ليس غريباً أن يكون التشكيل مرتبطاً بهذه المؤسّسات، وضمن آليات الاختيار، حتّى مع ترويج وجود كفاءات دولية في التشكيل تُؤكّدها وسائل إعلام، ويُبرزها رئيس الوزراء في مؤتمر صحافي خلال أول اجتماع لمجلس الوزراء، إلى جانب تأكيده أنّها جاءت لتنفيذ توجّهات ورؤية الرئيس ومواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية. ويجانب آليات اختيار ترتبط بالقرب من مؤسّسة الرئاسة وإظهار الولاء، تظهر علاقات ارتباط بين شجرة الحكم والعائلة، يُتفاخَرُ بذلك ويُروّجُ أنّ وزير التعليم الجديد حفيدُ المشير أحمد إسماعيل، وهذا شبيه لتكوين حكومات سابقة لم تكن مصادفة أن يكون فيها وزراءُ شغَلَ أفرادٌ من عائلاتهم مناصب في مؤسّسات أمنية مُسوّغاً لضمان الثقة فيهم، ولضمان ولائهم، أي أنّهم ضمن جهاز الدولة أيا عن جدّ. وبالصيغة ذاتها، يُؤكّد النظام سماته وتكوينه، فجاءت حركة تغيير محافظين معظمهم من قادة أمنيّ سابقين. واتصالاً بذلك، تولّى كامل الوزير حقيبتَي الصناعة والنقل، إضافة إلى موقعه نائباً لرئيس الوزراء، في مسلسل للتصعيد يرتبط بثقة مؤسّسة الرئاسة، التي تعتبره أفضل رجال القوات المُسلّحة. وينطبق الأمر نفسه على تولّي مايا مرسي وزارة التضامن الاجتماعي، وهي التي ألحت في سنوات ماضية على إظهار إخلاصها للسلطة، وتخصيص أنشطة المجلس القومي للمرأة الذي كانت ترأسه، لإظهار الولاء، إلى جانب الدعاية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والحشد لانتخابات الرئاسة وتعديلات الدستور، في ما تُسمّى حملات «طرق الأبواب»، منافسة في ذلك مع هيئات أخرى تمثّل أطرافاً معاونةً للسلطة، وأداة الوصل مع فئات المجتمع، تعوّض غياب حزبها السياسي. وضمن هندسة المشهد، عُيّن في مهام استشارية، باعتبار ذلك نظام إحالة مُتبعاً يحمل في مضامينه تكريم وزراء سابقين، كلاً من وزير الدفاع السابق محمد زكي مساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع، والفريق أسامة عسكر مستشاراً للشؤون العسكرية، ما يعني تقديراً لهما، ورغبة في بقائهما قرب مؤسّسات السلطة، بينما غادر وزراء قضوا عشر سنوات في السلطة مواقعهم، ابرزهم وزير الخارجية سامح شكري، الذي حزن على رحيله بعض أنصار النظام، لا لبراعة في أدائه الدبلوماسي في ملفّ سدّ النهضة مثلاً، أو خلال العدوان على غزّة، لكن لأنّه مثّل لهم نموذجاً لقيم وتوجّهات تعجبهم في ملفات خارجية وداخلية.

وعموماً، تريد السلطة من خلال التشكيل الحكومي القول إنّها خطوة إلى التغيير، تستكمل طريقاً سابقة شهدت إنجازات، بينما المشكلات والتحدّيات أنتجتها طبيعة إدارة الحكومات السابقة، ليظهر النظام منفصلاً عنها، بينما تُطالب الحكومة الجديدة بالإصلاح عبر تنفيذ توجّهات الرئيس، وفي الوقت نفسه، تكرّس هذه الطريقة الفصل بين مؤسّسة الرئاسة وأداء الحكومات السابقة، واعتبار الأزمات من صنعها، كما هناك محاولة لاستعادة مشهد 3 يوليو (2013)، سواء في اختياره تاريخاً لإعلان الحكومة أو في إشارة أطراف من السلطة وإعلاميين إلى ذلك، وتعميمهم أنّ الحكومة تعبير عن إرادة المصريين المُمتدّة من «30 يونيو»، وأنّ الشعب ينتظرها، ورحّب بها، لأنّها تمثّل تغيراً في الدماء والوجوه، وتصحيحاً للمسار. ذلك، مع تكرار شعارات زائفة وتسويق للأوهام نحو تمكين الشباب والمرأة، وأنّها تضمّ كفاءات دولية ومحلّية، ومتوسط عمر مكوّنيها ثلاث وما يدلّ على حيويتها، وبيشّر بقدرتها على معالجة الأزمات، وتجديد الثقة بحيوية النظام.

(كاتب مصري)

> باستثناء تولّي وزير دفاع من خارج أعضاء المجلس العسكري، يُعدّ تشكيل الحكومة المصرية اعتيادياً في مضامينها وانتماءات شخوصها

وزير الخارجية بدر عبد العاطي عندما كان سفيراً في برلين، 2016 (Getty)

كاريكاتير

كيفل كارتونز

(بإذن من كيفل كارتونز)

أردوغان والأسد وحدود التطبيع المُحتمَل

محمود علوش

أوجدت الرسائل السياسية المتبادلة أخيراً بين أنقرة ودمشق، بشأن رغبتهما في إصلاح العلاقات، انطباعاً بوجود إرادة مشتركة لتحريك المياه الراكدة في مسار الحوار الثنائي منذ انطلاقه برعاية روسيّة قبل أكثر من عام ونصف العام. ويستمدّ هذا الانطباع قوّته من ثلاثة ظروف مُستجدّة في الصراع السوري، والديناميكيات الإقليمية والدولية المؤثّرة فيه. الأول، يتمثّل في الهاجس المُشترك من انتخابات المجالس المحلّية، التي تعتزم وحدات حماية الشعب الكردية إجراءها في «الإدارة الذاتية» التابعة لها في الشهر المقبل (أغسطس/ آب)، الذي يضغط بشكل متزايد على خيارات تركيا. والثاني، دخول بغداد في خطّ رعاية الحوار بعد التقارب العراقي التركي، الذي يهدف إلى التعاون بين البلدين في مكافحة حزب العمّال الكردستاني في شمال العراق. ويتمثّل الظرف الثالث بأقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية وتزايد احتمال عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وأثارها الكبيرة المتوقّعة في مستقبل الوجود العسكري الأميركي في سورية.

وتعمل هذه الظروف الثلاثة حافزاً قويّاً لإنقاذ روسيا ودمشق، في الوقت الراهن، لإيلاء أهمّية للمزايا والمكاسب التي يُمكن أن يحصلا عليها من الشروع في عملية التطبيع. بينما تسعى تركيا إلى توسيع هامش استراتيجيتها الجديدة في مكافحة الحالة الكردية المُسلّحة في سورية والعراق من خلال إشراك بغداد ودمشق في هذه الاستراتيجية. يتطلّع النظام السوري إلى استثمار الهاجس التركي من مشروع الوحدات الكردية من أجل دفع أنقرة إلى إظهار التزام صريح بسحب قواتها من شمال سورية، وممارسة نفوذها على المعارضة السورية لإجبارها على الانخراط في «مصالحة» معه بدلاً من مشروع التسوية السياسية للصراع، فضلاً عن الحصول على مكاسب فورية، على غرار عودة سيطرة الدولة السورية في المعابر الحدودية وفتح الطريق الدولي «M4»، الذي يربط بين مُحافظتي حلب واللاذقية. ورغم أنّ الرسائل المتبادلة بين أنقرة ودمشق تتمحور حول رغبتهما في إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية، إلا أنّ هناك قناعةً مشتركةً باستحالة الوصول إلى مثل هذه النتيجة في المستقبل المنظور، لاعتبارات عديدة أهمّها أنّ فكرة التطبيع لا يُمكن أن تتحقّق بأيّ حال طالما أنّ الوجود العسكري التركي في سورية لا يزال قائماً، كما أنّ تخلّي النظام عن شرط قبول تركيا وضع جدول زمني لهذا الانسحاب، والاستعاضة عنه بأبداء التزام صريح بالانسحاب، يُشير إلى إدراكه استحالة انسحاب تركي في المستقبل المنظور. في ضوء ذلك، لا يمتلك النظام في الوقت الراهن القدرة ولا الرغبة في استعادة السيطرة على المناطق التي تديرها تركيا في الشمال السوري، وتحمّل التكاليف العسكرية والاقتصادية لإدارتها، خصوصاً أنّ البيئة الرافضة لعودته ستبقى قائمة، وستجلب له مخاطر التورّط في مواجهة حالة تمرّد طويلة الأمد.

علاوة على ذلك، ينظر النظام إلى التطبيع السياسي مع تركيا على أنّه يجلب له ميزة تعزيز شرعيته، ويمنحه دفعةً قويةً في عملية إعادة تأهيله جزءاً من المنظومة الإقليمية، لا سيّما أنّ الدولة التي تسعى للتطبيع معه هي الوحيدة التي لا تزال تدعم المعارضة. في ضوء ذلك، فإنّ المكاسب المتبادلة المتصوّرة لعملية التطبيع الجزئي تُعزّز فرص إحداث تحوّل كبير في العلاقات التركية السورية، حتّى لو لم يرتقِ على الفور، أو في المستقبل المنظور، إلى مستوى التطبيع الشامل. وبالنسبة لأنقرة، فإنّ مثل هذا التطبيع، ورغم أنّه يوسّع الهامش لديها في هدف تقويض النظام السوري إلى استثمار الهاجس التركي من مشروع الوحدات الكردية لتعزيز موقفها من الولايات المتّحدة حول ملفّ «الوحدات»، إلا أنّه يفرض عليها تبنّي مقاربة جديدة للصراع تتوازن بين متطلّباته من تنازلات والحفاظ على عناصر القوّة الرئيسة لدورها، والمتمثّلة في حضورها العسكري وعلاقتها بالبيئة السورية الحاضنة لها. وتُعطي الصدامات الأخيرة بين الجيش التركي ومُسلّحين في مناطق المعارضة لمحةً عن المخاطر الكبيرة المُحيطة بنفوذ تركيا في الشمال السوري نتيجةً لانعطافاتها نحو دمشق. مع ذلك، تُظهر المبادئ العريضة، التي تضعها تركيا لسياستها الجديدة في سورية، أنّها ليست بوارد التفاوض على هذه العناصر قبل تحقيق أهدافها العريضة الثلاثة، المتمثّلة في معالجة هواجسها في مشروع الحكم الذاتي للوحدات الكردية، وإعادة اللاجئين السوريين، وتحقيق الحلّ السياسي للصراع. لا ينبغي الإفراط في الرهان على الفرص الجديدة الناشئة في الحوار التركي السوري، كما لا ينبغي التقليل من أهمية الحوافز والمزايا التي يتطلّع إليها كلٌّ من أردوغان والأسد من التوصّل إلى تفاهمات في بعض القضايا المهمّة لكليهما. وسيُهيمن مبدأ المساومات على العملية التفاوضية، وتتوقّف فرص نجاحها على مدى استعداد كلّ طرف لتقديم ما يحتاجه الآخر منه. لن تتخلّى تركيا عن حضورها العسكري والإداري ولا عن علاقتها بالبيئة السورية الحاضنة لها في الأفق المنظور، لأنّ هذا الحضور وتلك العلاقة يشكّلان ركيزةً أساسيةً في سياستها السورية. وحتّى في الوقت الذي تتركّز فيه أولوياتها على تقويض مشروع الحكم الذاتي للوحدات الكردية، لا تزال أنقرة تتعاطى مع حلّ الصراع السوري على أنّه حاجةٌ وليس خياراً.

(كاتب لبناني)

> لن تتخلّى تركيا في الأفق المنظور عن حضورها العسكري ولا عن علاقتها بالبيئة السورية الحاضنة لها

مطلوب مساواة الضحيّة بالجلّاد

أسامة الرشيدي

قدّر موقع ميدل إيست آي البريطاني أنّ ملايين الناخبين البريطانيين توجّهوا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامّة «مسترشدين بالغضب من الحرب على غزّة»، مُرجّحاً أن تكون الحرب الإسرائيلية على القطاع عاملاً رئيساً في تحديد خياراتهم التصويتية. لا يقتصر هذا الغضب من الحرب على حزب المحافظين الحاكم، بل يمتدّ كذلك إلى حزب العمّال الذي اتخذ زعيمُه كير ستارمر مواقف مُخزية بشأن حرب الإبادة الإسرائيلية، رافضاً وقف إطلاق النار لأشهر عدّة، قبل أن يطالب به مُتأخّراً جدّاً. في المقابل، قلّل بعضهم من تأثير الشأن الفلسطيني في الانتخابات، مُؤكّدين أنّ القضايا المعيشية تلعب الدور الأساسي والحاسم، خاصّة مع الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البريطانيون منذ سنوات، والتي وصفت بأنّها الأسوأ منذ 40 عاماً، مع انكماش الاقتصاد، وارتفاع كلفة المعيشة الذي انعكس في أسعار السلع والخدمات، وتدنّي الأجور، وتوحّش التضخّم الذي فاقم الأزمات الاجتماعية وحتّى الصحّية، وقلّص بعض القدرة الشرائية والاستهلاكية للمواطنين من المنتمين إلى الطبقة الوسطى، ودفع الملايين إلى الاقتراض بأسعار فائدة عالية، بسبب ارتفاع معدّلات التضخّم، لتغطية نفقاتها واحتياجاتها الأساسية في غزّة بحيي السنوار، قائد كتائب القسّام (الجناح العسكري للحركة) محمد الضيف، وكذلك إضافة الأمم المتّحدة إسرائيل إلى قائمة العار لأنّها تعاملت بعدم احترام حقوق الأطفال في النزاعات، بالإضافة، بالطبع، إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. والأهمّ أن الغضب الإسرائيلي يستخدم عبارة «مساواة الضحيّة بالجلّاد» نفسها التي أطلق دفع أنقرة إلى إظهار التزام صريح بسحب قواتها من شمال سورية، وممارسة نفوذها على المعارضة السورية لإجبارها على الانخراط في «مصالحة» معه بدلاً من مشروع التسوية السياسية للصراع، فضلاً عن الحصول على مكاسب فورية، على غرار عودة سيطرة الدولة السورية في المعابر الحدودية وفتح الطريق الدولي «M4»، الذي يربط بين مُحافظتي حلب واللاذقية. ورغم أنّ الرسائل المتبادلة بين أنقرة ودمشق تتمحور حول رغبتهما في إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية، إلا أنّ هناك قناعةً مشتركةً باستحالة الوصول إلى مثل هذه النتيجة في المستقبل المنظور، لاعتبارات عديدة أهمّها أنّ فكرة التطبيع لا يُمكن أن تتحقّق بأيّ حال طالما أنّ الوجود العسكري التركي في سورية لا يزال قائماً، كما أنّ تخلّي النظام عن شرط قبول تركيا وضع جدول زمني لهذا الانسحاب، والاستعاضة عنه بأبداء التزام صريح بالانسحاب، يُشير إلى إدراكه استحالة انسحاب تركي في المستقبل المنظور. في ضوء ذلك، لا يمتلك النظام في الوقت الراهن القدرة ولا الرغبة في استعادة السيطرة على المناطق التي تديرها تركيا في الشمال السوري، وتحمّل التكاليف العسكرية والاقتصادية لإدارتها، خصوصاً أنّ البيئة الرافضة لعودته ستبقى قائمة، وستجلب له مخاطر التورّط في مواجهة حالة تمرّد طويلة الأمد.

علاوة على ذلك، ينظر النظام إلى التطبيع السياسي مع تركيا على أنّه يجلب له ميزة تعزيز شرعيته، ويمنحه دفعةً قويةً في عملية إعادة تأهيله جزءاً من المنظومة الإقليمية، لا سيّما أنّ الدولة التي تسعى للتطبيع معه هي الوحيدة التي لا تزال تدعم المعارضة. في ضوء ذلك، فإنّ المكاسب المتبادلة المتصوّرة لعملية التطبيع الجزئي تُعزّز فرص إحداث تحوّل كبير في العلاقات التركية السورية، حتّى لو لم يرتقِ على الفور، أو في المستقبل المنظور، إلى مستوى التطبيع الشامل. وبالنسبة لأنقرة، فإنّ مثل هذا التطبيع، ورغم أنّه يوسّع الهامش لديها في هدف تقويض النظام السوري إلى استثمار الهاجس التركي من مشروع الوحدات الكردية المسلّحة، ويُساعدها في تعزيز موقفها من الولايات المتّحدة حول ملفّ «الوحدات»، إلّا أنّه يفرض عليها تبنّي مقاربة جديدة للصراع تتوازن بين متطلّباته من تنازلات والحفاظ على عناصر القوّة الرئيسة لدورها، والمتمثّلة في حضورها العسكري وعلاقتها بالبيئة السورية الحاضنة لها. وتُعطي الصدامات الأخيرة بين الجيش التركي ومُسلّحين في مناطق المعارضة لمحةً عن المخاطر الكبيرة المُحيطة بنفوذ تركيا في الشمال السوري نتيجةً لانعطافاتها نحو دمشق. مع ذلك، تُظهر المبادئ العريضة، التي تضعها تركيا لسياستها الجديدة في سورية، أنّها ليست بوارد التفاوض على هذه العناصر قبل تحقيق أهدافها العريضة الثلاثة، المتمثّلة في معالجة هواجسها في مشروع الحكم الذاتي للوحدات الكردية، وإعادة اللاجئين السوريين، وتحقيق الحلّ السياسي للصراع. لا ينبغي الإفراط في الرهان على الفرص الجديدة الناشئة في الحوار التركي السوري، كما لا ينبغي التقليل من أهمية الحوافز والمزايا التي يتطلّع إليها كلٌّ من أردوغان والأسد من التوصّل إلى تفاهمات في بعض القضايا المهمّة لكليهما. وسيُهيمن مبدأ المساومات على العملية التفاوضية، وتتوقّف فرص نجاحها على مدى استعداد كلّ طرف لتقديم ما يحتاجه الآخر منه. لن تتخلّى تركيا عن حضورها العسكري والإداري ولا عن علاقتها بالبيئة السورية الحاضنة لها في الأفق المنظور، لأنّ هذا الحضور وتلك العلاقة يشكّلان ركيزةً أساسيةً في سياستها السورية. وحتّى في الوقت الذي تتركّز فيه أولوياتها على تقويض مشروع الحكم الذاتي للوحدات الكردية، لا تزال أنقرة تتعاطى مع حلّ الصراع السوري على أنّه حاجةٌ وليس خياراً.

(إعلامي مصري في الدوحة)

هل تدين ميلانشون؟

بشير البكر

العنوان الأبرز في الحدث الفرنسي اليوم هو التلاقي بين اليمين الفرنسي المُتطرّف واليمين الاسرائيلي الحاكم. وقد سبق لذلك أن تجلّى بقوّة، من خلال المواقف وردّات الفعل تجاه هجوم حركة حماس في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وحرب اسرائيل على غزّة، وشكّلت الانتخابات التشريعية في فرنسا مناسبةً مثاليةً لتعزيز العلاقات بينها، وبلورتها أكثر، بالنظر إلى الخصوصية الفرنسية، التي تتمثّل

فتح الطرق والمنافذ في اليمن... الواقع والإشكالية

بشرى المقطري

تشهد العاصمة العُمانية مسقط حراكاً دبلوماسياً متعدّد المستويات، بهدف دفع الفرقاء اليمنيين إلى قبول خريطة الطريق الأممية. ومع أنّ من السابق لأوانه التكهّن بآفاق العملية السياسية، في حال استئنافها، فإنّ تحريك الملفّ اليمني في هذا التوقيت ناشئ من رغبة المجتمع الدولي الحدّ من التداعيات الاقتصادية لهجمات جماعة الحوثي على الممرّات المائية، لا في حلحلة تعقيدات الأزمة اليمنية، بما في ذلك تطبيع الوضع الإنساني، وهو ما يتمظهر في إدارة الأمم المتّحدة ملفّ فتح الطرقات والمنافذ. فإلى جانب غيابها جهةً إشرافيةً لمراقبة (وتأمين) بعض المنافذ والطرقات، التي فُتِحت أخيراً، والذي يعني غياب ضمانات لاستدامة فتحها أمام المواطنين، ناهيك عن حمايتهم من الانتهاكات المتعدّدة التي يتعرّضون لها، فإنّها، وبهذا الإجراء، نقلت مسؤولية فتح المنافذ والطرق إلى أطراف الحرب، والتي تعني، في ضوء المنحى التصعيدي، تحويل ملفّ فتح المنافذ والطرق إلى ورقة جديدة للضغط، يُوظّفها الطرف الأقوى.

من ملفات عديدة ضُمّنت خريطة الطريق الأممية، واتفاقيات الهدنة المنقضية بين الفرقاء اليمنيين، يشكّل ملفّ فتح الطرقات والمعابر أكثرها تعقيداً وإشكالية، وذلك لدلالتها العسكرية والسياسية، وأيضاً أهميتها الاقتصادية بالنسبة للمتصارعين، والتي تعني حرصهم على بقاء المنافذ والطرق مغلقةً لتثبيت الوضع القائم عسكرياً، ومن ثمّ سياسياً، إلى جانب تداعياتها الكارثية على حياة اليمنيين إنسانياً واجتماعياً واقتصادياً، ناهيك عن تقسيم اليمن إلى كانتونات مغلقة ومتصارعة، ومن ثمّ إعاقة أيّ شكلٍ من تأسيس سلطة وطنية مستقبلاً، فقد انتجت سنوات الحرب جغرافيةَ معابرَ وطرقٍ امتدّت في الأرض اليمنية، قسّمت اليمن بين سلطات الحرب والقوى المهيمنة شمالاً وجنوباً، إلى جانب المناطق الداخلية، التي لها أيضاً، منافذها وطرقها ومتاريسها وقواها المُهيمنة التي تسيطر عليها، ومن ثمّ فإنّ فتح المنافذ والطرقات يقتضي أولاً، وقف الحرب نهائياً لتعطيل الخيار العسكري، الآن وفي المستقبل، بما في ذلك فرضية تحويل فتح المنافذ والطرق جزءاً من وسائل إدارة المعادلة العسكرية، يتبعه فرض تسوية سياسية بين المتصارعين، التي تعني تطبيع الوضع السياسي، ومن ثمّ يعزّز فتح المنافذ والطرق وجود لجان رقابية أممية وإشرافية تدير عملية فتحها وتشرف عليها، وتوفّر ضمانة مستدامة لتثبيت تطبيع الأوضاع الإنسانية في المناطق اليمنية عموماً، وإعادة المواطنين إلى مناطقهم، التي هجّروا منها في مناطق التماسّ والمدن المقسّمة، ومن ثمّ تقتضي معالجة ملفّ بهذه الإشكالية وبهذا التعقيد إيجاد رؤية شاملة وآلية واضحة تعالج المشكلة من جذورها، وتداعياتها، إلّا أنّ ترتيبات فتح بعض المنافذ والطرق أخيراً، كمنفذ الحوبان في تعز الرابط بين شمال المدينة وجنوبها، أي من المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي إلى منطقة الشرعية، وطريق البيضاء - مأرب، يكشف بجلاء نتائج أيّ تفاهمات ارتجالية من دون آلية واضحة تضمن استدامة فتحها، أو حتّى ضمانات لحماية المواطنين من الانتهاكات، وقبلها تثبيت أيّ مستوى من بناء الثقة بين المتصارعين، وهو ما يعني، في ضوء المعطيات الحالية، إعادة توجيه فتح بعض المنافذ والطرق في المعركة العسكرية بعيداً من أيّ مقاصد إنسانية.

> تسيطر جماعة الحوثي على مجمل المنافذ والطرقات البرّية في اليمن بوصفها طرفاً رئيساً في مقابل تعدّد خصومها المحلّيين

> كشفت مسارات فتح بعض المنافذ والطرق غياب رؤية موحّدة للمجلس الرئاسي تمكّنه من إدارة هذا الملفّ والتعاطي مع تبعاته

تسيطر جماعة الحوثي على مجمل المنافذ والطرقات البرّية في اليمن بوصفها طرفاً رئيساً في مقابل تعدّد خصومها المحلّيين، فإلى جانب أنّ هذه المنافذ سيّجت حدود سلطتها السياسية، فإنّها تثبّت خريطتها العسكرية التي تشمل مساحات جغرافية تمتد من مناطق شمال اليمن إلى مناطق التماس مع جنوب اليمن، إضافة إلى تقسيم بعض المدن بينها وبين خصومها، ومن ثمّ تشكيل نطاقات جغرافية لسلطتها واقتصادها، وإذا كانت سيطرة الجماعة على هذه المنافذ والطرقات قد أتاحت لها توحيد استراتيجيتها في إدارته واستثماره، والضغط على خصومها، فإنّها ما زالت تديره في سياق خيارها العسكري، أي ضمن المنحى التصعيدي الشامل، الذي ينسجم مع استراتيجيتها العامّة، بدءاً بمضاعفة هجماتها على السفن التجارية في الممرات المائية اليمنية، إلى استغلال الظرف الحالي لتحسين موقعها التفاوضي، من خلال إدارة فتح بعض المنافذ والطرقات كمنفذ الحوبان وطريق مأرب - البيضاء، وتوجيههما عسكرياً، فبالتزامن مع الترتيبات الأممية لاستئناف العملية السياسية في مسقط، صعّدت جماعة الحوثي هجماتها العسكرية في جبهات عديدة، فإلى جانب تنفيذ هجمات واسعة في الساحل الغربي استهدفت قوّات العمالقة أخيراً، كثّفت الضغط على جبهات مأرب في محاولة لتغيير المعادلة العسكرية، إضافة إلى دفع مقاتليها إلى التسلّل إلى جبهات شمال مدينة تعز. ومن جهة ثانية، فقد أدارت الجماعة فتح منفذ الحوبان، في سياق معركتها العسكرية والأمنية والاقتصادية، فإضافة إلى فرض إجراءات انتقائية لتقييد حركة الداخلين إلى المناطق التي تسيطر فيها في مقابل تسهيل إجراءات العابرين إلى مناطق الشرعية، فإنّها وظّفت فتح المنفذ لتحسين خياراتها العسكرية، سواء في تعز أو في الاتجاه جنوباً، وذلك بهدف تحقيق اختراق عسكري في جبهات تعز، وإرباك المعادلة الأمنية، إلى جانب تعزيز مواقعها العسكرية في جبهات التماس مع المناطق الجنوبية، كما أنّ فتح المنفذ يسمح للجماعة بتجاوز التقييدات الاقتصادية التي تواجهها من خصومها، سواء بالتحايل على سياسات حظر تداول الطبعة القديمة من العملة، وأيضاً نقص السيولة في النقد الأجنبي، أو الضغط على خصومها اقتصادياً، وذلك بالاعتماد على شبكات التهريب، التي قد تمكّنها من سحب الطبعة القديمة من العملة في مناطق الشرعية في تعز، ومن ثمّ تعزيز مخزونها من عملتها المحلّية، إلى جانب ضرب سعر الطبعة الجديدة من العملة، إضافة إلى أنّ استقرار فارق السعر بين الطبعتَين يضمن لها خلق ضغط على الشرعية، في المستوى التجاري والاستهلاكي، ومن ثمّ فإنّ الجماعة تدير ملفّ فتح المنافذ جزءاً من معركتها ضدّ خصومها.

في ملفّ فتح المعابر والطرقات أو غيره من الملفّات، تصبح السلطة المتعدّدة القوى والمنقسمة سياسياً وأيديولوجياً الطرف الأضعف، بحيث تواجه التحدّيات التي يفرضها خصمها، وهو ما ينطبق على سلطة المجلس الرئاسي، فقد كشفت مسارات فتح بعض المنافذ والطرق غياب رؤية موحّدة للمجلس الرئاسي تمكّنه من إدارة هذا الملفّ، بما في ذلك التعاطي مع تبعاته العسكرية والأمنية والاقتصادية، كما كشف تضارب الصلاحيات ما بين السلطات المحلّية والجهات الرسمية المخوّلة الإشراف على هذا الملفّ، والذي يُعدّ ملفاً عسكرياً في المقام الأول، وتحديداً بالنسبة إلى السلطة العسكرية ممثلةً بوزارة الدفاع في الحكومة. ففي مقابل تحييدها من ترتيبات فتح الطرق والمنافذ، وفي مستوى إشرافي، تولّت السلطات المحلّية، كلٌّ بحسب إمكاناتها، فتح بعض المنافذ والطرق كمنفذ الحوبان وطريق مأرب - البيضاء، ممّا أسهم في تحسين موقف الجماعة، بما في ذلك قدرتها في إدارة المعابر والطرق لمصلحتها، ومن جهة ثانية، فإنّ تكفّل السلطات المحلّية وأجهزتها العسكرية بإجراءات فتح المنافذ والطرق في مناطقَ يعني محدودية قدرتها في التعاطي مع التحدّيات المترتّبة على فتحها، وربّما يمثّل الوضع الحالي في مدينة تعز مثالاً على نتائج غياب آلية موحّدة ورؤية متكاملة، وأيضاً، التجاوزات التي قد تسبّبها حالة الضغط على السلطة المحلّية، إذ تصدّرت السلطة العسكرية، وبمعزل عن السلطة السياسية، إجراءات ضبط الوضع المترتّب على فتح منفذ الحوبان، وشملت ترتيبات متعدّدة، اقتصادية؛ تحظر دخول وتداول الطبعة القديمة من العملة ومنع خروج العملات الأجنبية إلى مناطق الجماعة، وفرض سعر موحّد لبيع وشراء العملة المحلّية بطبعتيها القديمة والجديدة، ومن ثمّ محاولة السيطرة على أيّ تداعيات اقتصادية محتملة، وعسكرية؛ وذلك بتعزيز الجبهات في مدينة تعز وصدّ تسلّل مقاتلي الجماعة إلى الجبهات الشمالية، وأمنية؛ بتشديد الرقابة داخل المدينة، إلا أنّ تأمين تعز من عدو مُتربّص قد لا يعني فرض الأمن والاستقرار وصدّ خطر الجماعة، بل مضاعفة الانتهاكات التي تطاول المواطنين كاعتقال أمن تعز الناشط خليل عبد الوهاب على خلفية قدومه من منطقة الحوبان وزيارته منزله. وبالتالي، فإنّ جماعة الحوثي، وإن أدارت فتح المنافذ والطرقات للضغط العسكري على خصومها، ولغياب الحدّ الأدنى من التوافق حول آلية فتح الطرق والمنافذ في حالة سلطة المجلس الرئاسي، تجعل المعابر والمنافذ أطرافاً في مرمى الجماعة.

(كاتبة يمنية)

حرب الإبادة مُستمرّة... والتطبيع مع الصهاينة أيضاً

علاء أبو عامر

حرّكت الإبادة الجماعية والمآسي التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة منظّمات حقوق الإنسان وحكومات الدول والجماهير حرّة الإرادة في العالم، وتلقّى الفلسطينيون بالبُشْرَيات والفرح أخبار تظاهرات طلّاب الجامعات الأميركية والعالمية لمصلحة فلسطين، وازداد فرحهم عندما تحقّقت بعض مطالب هؤلاء الطلاب بقطع علاقات معاهدهم وجامعاتهم مع مؤسّسات الكيان الأكاديمية والعسكرية. وهلّل الفلسطينيون وشاركوا صورَ وفيديوهاتِ التظاهرات الحاشدة في عواصم أوروبا وأميركا وأفريقيا والشرق الأقصى، الداعمة لقضيتهم ونضالهم، وكبّروا كلّما حصلت إدانة لكيان الصهاينة، وغيّر كثيرٌ منهم صور ملّفاتهم الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي، وزيّنوها بأعلام جنوب أفريقيا التي جرّت الكيان إلى محكمة العدل الدولية ليُحاكم على ما ارتكبه من جرائم الإبادة الجماعية.

برغم هذه البُشْرَيات، وفي غمرة الأحداث الكارثية التي تعيشها غزّة، تتالت صرخات حرائر القطاع المُحاصر، المكلومات، وفي مدى تسعة أشهر متتالية، مناشدة زعماء العرب إنقاذ غزّة بعبارة «وينكم يا عرب؟». وعندما يتألّم العربي، أيّ عربي، مهما تعدّدت تسمية بلاده، فإنّ أول كلمة ينطقها هي «أخ» لا شعورياً، يستنجد الأخ أو الأخت بأخيهما، هكذا، بالفطرة السليمة وباللاشعور ناشدت حرائر غزّة المناضلات الصابرات ولّادات الفدائيين رافعي رؤوس العرب، أولئك الذين هزموا الهزيمة المُعشّشة في قلوبهم، ونقلوها إلى أعدائهم لأول مرّة منذ 1948... «وينكم ياعرب»؟ هل من مجيب؟ ... لا، ذهبت صرخاتهن أدراج الرياح، إذ لا حياة لمن تنادي، بل تكاثرَ دعاة التحليل السياسي السلبي، الذين يدينون المقاومة، ويُشكّكون في شرعيّتها وفاعليتها، ودعوا قادتها إلى الاستسلام في فضائيتي دولتين خليجيتين. وفي ظلّ التحريض ضدّ المقاومة الفلسطينية، واستمرار استقبال ممثّلي الكيان في الفضائيات العربية، زاد غمّ الفلسطينيين غمّاً على غمّ، بسبب تتالي أخبار استمرار التنسيق الأمني والعسكري بين الدول العربية المُطبّعة (الإبراهيمية)، الأمن الدولي، فأخبروه ما أصابه بالصدمة، وهو أنّ «موقف اليابان في البداية كان الانتظار والترقّب بانتظار موقف عربي رسمي واضح خاصّة من الدول العربية الوازنة، التي تملك علاقة اقتصادية مهمّة مع اليابان، إلا أنّ هذه الدول (الخليجية) فاجأت المسؤولين اليابانيين بإخبارهم أنّها تقف إلى جانب إسرائيل، وأنّها تؤيّد هذه الحرب على قطاع غزّة، ومعنية بهزيمة حركات المقاومة فيها».

> الوقائع المُسجّلة تقول إنّ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الإبراهيمية والكيان الصهيوني لم تتأثر خلال الحرب برغم كلّ الفظائع

تقول الوقائع المُسجلة إنّ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الإبراهيمية والكيان الصهيوني لم تتأثر خلال الحرب، برغم كلّ الفظائع التي ارتُكِبت، فقد صرّح وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي نير بركات لوكالة رويترز، خلال المؤتمر الوزاري الـ13 لمنظّمة التجارة العالمية، الذي عقد في أبوظبي يوم الثلاثاء 27 فبراير/ شباط 2024 أنّ العلاقات مع الدول العربية لم تتأثّر بالحرب في غزّة، وأضاف «الأمور مستقرّة للغاية. أعتقد أنّ الزعماء يدركون أنّ لدينا الهدف ذاته وهو التعاون سلمياً». وقد أظهر تحقيق مشترك لموقعي ميدل إيست آي البريطاني وعربي بوست، في 24 يونيو/حزيران 2024، أنّ مئات المنتجات الغذائية التي تُصنّعها شركات عربية، وتحمل علامة كوشر اليهودية، تصل باستمرار إلى دولة الاحتلال، رغم الحرب على غزّة ودعوات المقاطعة، وتبيّن أنّ «شركات مصرية ومغربية تتصدّر قائمة الشركات العربية التي تصل منتجاتها الغذائية إلى الكيان الصهيوني؛ مصر 37 شركة بإجمالي 206 من المنتجات، والمغرب 25 شركة بـ13 منتجاً. إضافة إلى شركات من الأردن والإمارات والسعودية وتونس، و3376 منتجاً غذائياً من شركات في دول عربية وإسلامية.

السؤال هنا، أنّه في ظلّ مواقف دول غير عربية تبعد آلاف الكيلومترات عن منطقة الصراع الفلسطيني الصهيوني، والعربي الصهيوني، مثل كوبا وكولومبيا والبرازيل وبوليفيا ونيكارغوا والمكسيك، وبالطبع جنوب أفريقيا، بل تركيا وإيران وإسبانيا وإيرلندا وسلوفينيا، وغيرها من الدول، التي لا يُشكّل المشروع الصهيوني خطراً مباشراً عليها، بالمفهومين الأمني والعسكري، لكنّها انحازت للإنسانية ووقفت مع الحقّ والعدل، وقطعت علاقاتها الاقتصادية والتجارية، ومنعت رُسوَّ سفنها رغم تهديدات الصهاينة وحلفائهم الأميركيين والأوروبيين لهذه الدول وزعمائها، فمتى سينحاز النظام الرسمي العربي لكرامته وعروبته ولإسلامه ويقف مع فلسطين، ومع مُقدّساته وأبناء قومه المظلومين والمشرّدين، وأصحاب الحقّ في الأرض والوجود، أحراراً في وطنهم فلسطين؟ لم يكن مقبولاً أن يكون العربي وسيطاً في الصراع مع العدو الصهيوني، فما باله ينقلب إلى حليف للعدو؟ هل من تفسير لهذا التحالف الذي لم يتوقّف بل حتّى لم ينقطع للحظة بين تلك الدول المُطبّعة ودولة الصهاينة؟... لا يمكن تفسير ذلك إلا من خلال المصالح الأمنية المشتركة، وتبعية هذه الأطراف المُطلقة للولايات المتّحدة وسياساتها واستراتيجياتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية على حساب الأمن القومي العربي، وقناعة حكّام هذه الدول، أُسَراً وزعاماتٍ وجنرالاتٍ، بأنّ مصيرهم في استمرار هذا التحالف.

تقول نكتة ساخرة إنّ شاباً عربياً تزوج فتاةً أوروبيةً غربية، وأقنعها بالإسلام، فآمنت والتزمت بالفروض وبكلّ ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وكان يحدّثها عن فضل الإسلام ومنافعه، وما يميّزه عن غيره من الأديان، فآمنت أحسن الإيمان، وتحجّبت في بلادها، رغم اعتراض بعض أهلها وأصدقائها، وسافرت يوماً معه إلى بلاده، فوجدت أهله لا يلتزمون بتعاليم الإسلام، وإنما إسلامهم هو فقط بالهُوِيّة، فسألَتْه مُستغربةً، ساخرةً، متى سيسلم أهلك يا زوجي الحبيب؟... ربما تشبه هذه النكتة حال بعض الأنظمة الرسمية العربية في أيامنا الحالية. «الكلّ» الفلسطيني والشعبي العربي وأحرار العالم يترقّب تطورات دولية وأممية وعالمية لمصلحة فلسطين، بينما لا يعاني الفلسطيني من الصهيوني فحسب، بل من أشقائه الذين تخلّو عنه وتحالفوا مع عدوّه ومنحوه شبكة أمان. للأسف، كلّما ظنّ الفلسطيني أنّه مسنود عربياً وجد أنّ ما يتّكئ عليه هو جدار على جرف سرعان ما ينهار، إلّا من رَحِمَ ربّي، ولنتصوّر لو لم يساند حزب الله والحوثيون غزّة في هذه الحرب، ماذا سيكون مصير غزّة؟ هل كانت مقاومتها ستصمد إلى اليوم؟ الصهاينة يقولون لا، والعقل يرجّح ذلك.

(كاتب فلسطيني)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads